ورشة العمل الإقليمية حول إحصاءات النوع الاجتماعي

الجلسة الرابعة: إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي في حالات الجلسة الرابعة: إنتاج الطوارئ والنزاعات.

6 أيار/ مايو 2025









مقدمة



- قيادة المرأة ومشاركتها في بناء السلام هما «شرط أساسي لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام 2030»، وبدونهما لن يستمر السلام الدائم ولن تتحقق التنمية المستدامة
 - ح إن المساواة بين الجنسين ليست مجرد حق أساسى من حقوق الإنسان، بل هي أساس ضروري لعالم سلمي ومزدهر ومستدام.
 - لا بد من مشاركة النساء في مواقع القيادة لتعزيز مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة. ومع ذلك، لا يلحظ أي تقدم عام في تحقيق مشاركة النساء الكاملة والمتساوية وذات المغزى في عمليات السلام في المنطقة العربية.
- ﴿ إِنِ الْارِتْفَاعِ فِي عدد النزاعات منذ حوالي العقدين (في العراق ولبنان وليبيا والجمهورية العربية السورية والصومال والسودان ودولة فلسطين واليمن) لم يُصاحَب بارتفاع مماثل في عدد الاتفاقيات. ونتيجة لذلك، أسهمت هذه النزاعات في الأضرار المدمرة التي تعرضت لها النساء والفتيات - وكذلك المدنيون عموما





بعض النتائج....

العنف الجنسي في النزاعات:

- أكثر من 30% من النساء في مناطق النزاع يتعرضن للعنف الجنسي. (UNFPA, 2022)
- النساء والفتيات يُستخدمن كأداة حرب، مما يؤدي إلى زيادة الاغتصاب والاعتداءات. (Amnesty International, 2023)
 - في سوريا، اعتداءات جنسية ممنهجة في مناطق السيطرة العسكرية.
 - في السودان، الاغتصاب يهدد الثقافة القبلية ويُستخدم كسلاح حرب.

التهجير والنزوح:

- نحو 13.5 مليون امرأة سورية نزحن داخلياً أو هاجرن. (UNHCR, 2023)
 - في غزة ولبنان، تواجه النساء تحديات مماثلة بسبب الأزمات المستمرة.

الأثر الاقتصادي على النساء:

- النزاعات ترفع بطالة النساء إلى 25% في الدول العربية.
 (World Bank, 2022)
- في اليمن، أكثر من 80% من النساء لا يملكن دخلاً ثابتاً. (Oxfam, 2023)

تدهور الخدمات الصحية:

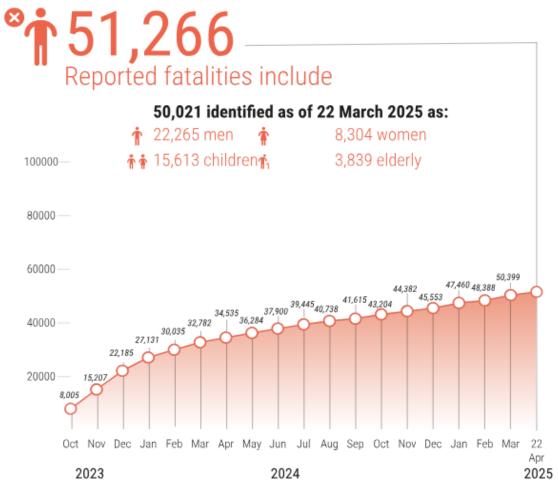
- 50% من النساء في مناطق النزاع لا يحصلن على رعاية صحية خلال الحمل والولادة.(WHO, 2023)
 - 2.2 مليون امرأة في اليمن يعانين من مضاعفات الحمل دون رعاية. (UNFPA, 2023)

التعليم في خطر:

- 7.5 مليون فتاة عربية حُرمن من التعليم بسبب النزاعات.
 (UNICEF, 2022)
- في العراق، نسبة تعليم الفتيات بعد الحرب انخفضت إلى 30%.

REPORTED CASUALTIES (Cumulative) as of 22 April 2025

Palestinians*





*Source: MoH Gaza *Source: MoH Gaza

الطرق الحديثة لجمع البيانات في الحروب والازمات

ان جمع البيانات في الحروب والأزمات يتطلب وسائل دقيقة وآمنة، نظراً لصعوبة الوصول الميداني، وضرورة حماية المصادر والمستجيبين.

أبرز الطرق الحديثة لجمع البيانات في الحروب والأزمات:

- 1. الاستشعار عن بُعد: باستخدام صور الأقمار الصناعية والـdrones وتستخدم لتقييم الأضرار، تتبع النزوح، تحليل حركة السكان، ومراقبة البنية التحتية.
- 2. البيانات الضخمة (Big data) من مصادر غير تقليدية: تحليل بيانات الهاتف المحمول، وسائل التواصل الاجتماعي، والتحركات الجغرافية، تساعد في فهم أنماط النزوح أو مواقع الأحداث العنيفة.
- قي المسوحات عبر الهاتف أو الإنترنت: يتم تنفيذها عبر المكالمات أو الرسائل أو التطبيقات، لتقليل المخاطر الميدانية، وفعالة خاصة في البيئات التي يصعب فيها الوصول الجغرافي.
- 4. جمع البياتات من المنظمات الميدانية: من خلال الشركاء المحليين أو المنظمات غير الحكومية، أو عبر منصات تتيح للمواطنين رفع بلاغات، وتُستخدم لتتبع العنف أو حالات الطوارئ.
 - 5. الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي: تحليل النصوص والصور لرصد مؤشرات الخطر أو التنبؤ بالنزوح أو انتشار الأوبئة، ويُستخدم لفهم الأنماط بسرعة واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.
- 6. الاستبياتات السريعة متعددة القطاعات (MSNA): تُستخدم من قبل منظمات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) لتقييم احتياجات السكان.

أمثلة على جمع البيانات الإحصائية في الحروب والأزمات

النزاع في سوريا - تقييم الاحتياجات الإنسانية

- أداة استبيانات عبر الهاتف والمقابلات عن بُعد
- الجهة المنفذة: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (.(OCHA
 - البيانات المجمعة: عدد النازحين، الاحتياجات الغذائية، وصول الخدمات الطبية.

فلسطين - مسوح الأسر في ظل العدوان والحصار

- أداة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع الشركاء الدوليين.
 - البيانات المجمعة: فقدان المساكن، التضرر الاقتصادي، الصحة النفسية
- الوسائل: جمع بيانات عبر المقابلات الهاتفية واستخدام الخرائط الجغرافية (GIS).)

اليمن – التقييمات الطارئة متعددة القطاعات ((MSNA)

- أداة: استخدام KoBo Toolboxوفرق ميدانية محلية.
- البيانات المجمعة: الأمن الغذائي، النزوح، الحصول على التعليم.
- التحدي: الوصول الميداني المحدود مما دفع لاستخدام تقنيات الاتصال عن بعد.

العراق - متابعة أوضاع النساء في النزوح

- الجهة: منظمات نسوية بالشراكة مع ESCWAو. UN Women
 - الأداة: مقابلات مع عينات نسائية من المخيمات والمجتمعات المستضيفة.
- البيانات المجمعة: العنف القائم على النوع الاجتماعي، سبل المعيشة، الوصول إلى الخدمات.

لبنان بعد انفجار بيروت 2020 - تقييم سريع للأثر

- الجهات: ESCWA بالتعاون مع المؤسسات الوطنية.
 - الأداة استبيانات إلكترونية وميدانية سريعة
- البيانات: أضرار الممتلكات، أثر اقتصادي على النساء، خدمات الحماية الاجتماعية.

الاستنتاجات الرئيسية من دراسة حالات العنف المسلح وتأثيره على المرأة

- غياب الدولة: تزداد مظاهر العنف مع غياب الدولة أو ضعف قدرتها على حماية المواطنين، أو عندما تكون الدولة المحتلة هي مصدر العنف.
- الدور المزدوج للعائلة: تعوض العائلة دور الدولة في الحماية، لكن النظام العشائري يفرض سيطرة ذكورية ويقيد الحريات الشخصية، ما يزيد خطر «جرائم الشرف» ويضيق استقلالية المرأة.
- المرأة كهدف مباشر: تستهدف المرأة عمداً لإضعاف الجماعة الأخرى، وغالباً ما يترافق ذلك مع دوافع عنصرية وطائفية.
- الضغط النفسي: تتأثر المرأة عاطفياً بما يتعرض له رفقاؤها من مخاطر، وقد يُحرمن من التعليم بسبب الفقر والتهجير.
 - المرأة كأداة للعنف: استُخدمت أحياناً في العمليات القتالية، ما يحولها من ضحية إلى وسيلة لممارسة العنف.

- البعد الاجتماعي الدولي: غاب الاهتمام الدولي بمعاناة المرأة الخاصة، حتى في توزيع المساعدات حيث فضل الرجال غالباً على النساء.
- اتساع أدوار المرأة: اضطرت إلى تجاوز الأدوار التقليدية للمشاركة بالعمل المدني والمقاومة، ما يبيّن أن الأدوار الجندرية قابلة للتغير.
 - دور المرأة في التهدئة: بادرت بعض النساء إلى الدعوة لوقف العنف والحوار، كما فعلت الجمعيات اللبنانية خلال الحرب الأهلية والهيئات العراقية لاحقاً.
- غياب المرأة بعد التهدئة: رغم مساهمتها في الإغاثة والإنسانية والدعوة للسلام، تُهمش المرأة في مرحلة إعادة البناء وإعادة الإعمار.

أبرز التحديات التي تواجه النساء في النزاعات المسلحة

- العنف الجنسى كسلاح حرب
 - الضحايا من النساء
 - التهجير وفقدان سبل العيش
 - الحرمان من التعليم
- الزواج المبكر والإجباري في النزاعات

التوصيات الى الجهات الدولية

- 1. وضع خطة عمل لمواجهة العنف ضد المرأة أثناء الحروب وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة.
- 2. إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة جرائم الحرب ضد المرأة (كالاغتصاب المنظم والاعتداء الجنسي).
 - 3. حث الحكومات على سن تشريعات صارمة لمكافحة العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة.
- 4. تدريب متخصص لقوات حفظ السلام على حماية المرأة والطفل وحساسية منظور النوع الاجتماعي في سياق المجتمعات العربية.
 - 5. مساهمة الدول المانحة والوكالات الإنسانية في الضغط الدولي للحد من العنف ضد المرأة ومعالجة آثاره.
 - 6. ضمان تضمين برامج مخصصة لدعم ضحايا العنف العشوائي والمنظم (دعم إنساني مباشر، توعية، تمكين).
 - 7. وضع برامج للدعم النفسي والاجتماعي للنساء ضحايا الاعتداء والاغتصاب وتشجيع اعتماد خطط وطنية ومحلية مماثلة.
 - 8. توثيق دقيق للبيانات النوعية والكمية حول أوضاع المرأة في النزاعات والتركيز على أشكال العنف وأدوار المرأة المتعددة.

التوصيات الى الحكومات الوطنية

- 1. سنّ تشريعات خاصة لحماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة وما بعدها، واعتبار العنف القائم على النوع الاجتماعي جرائم حرب غير قابلة للعفو.
- 2. تخصيص الموارد المالية والبشرية والمؤسساتية لدعم الناجيات من العنف وإعادة تأهيلهن، بما في ذلك المساعدة القانونية وتمكينهن.
 - 3. إطلاق برامج توعية حول العنف ضد المرأة والأطر القانونية الدولية.
 - 4. إعداد ونشر تقارير موثقة عن حالات العنف ضد المرأة للضغط على مرتكبيها ومناصرة ضحاياها.
 - 5. تطبيق نظام الكوتا لضمان مشاركة المرأة في كافة مستويات صنع القرار الحكومية، خاصة في قضايا الحرب والسلام.
 - 6. تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والهيئات النسائية للاستعداد للنزاعات ومعالجة آثارها وحماية النساء.
 - 7. دمج منظور النوع الاجتماعي في خطط وبرامج التنمية والأمن، وتدريب الأجهزة الأمنية والعسكرية على التعاطي الحساس مع النساء.
 - 8. تطوير تدريب متخصص لقوات حفظ السلام لحماية المرأة والطفل في مناطق الصراع ومنع الاعتداءات الجنسية.

التوصيات الى مؤسسات المجتمع المدني

- 1. تقوية مؤسسات المجتمع المدني والقواعد الشعبية والنشطاء الداعمين لقضايا المرأة لتعزيز العلاقات الاجتماعية وتمكين النساء.
 - 2. إدماج بعد النوع الاجتماعي في أجندات جميع الجمعيات، وخاصة النسائية، بغض النظر عن اهتماماتها العامة.
 - 3. وضع خطط عمل وبرامج وموارد خصيصاً لمعالجة آثار العنف على المرأة جراء الحروب والنزاعات، مع رفع الوعي بأهمية التعويض والمحاسبة.
 - 4. دمج برامج التمكين مع التدخلات الإنسانية والنفسية للمنظمات الأهلية لدعم الناجيات من العنف.
 - 5. إطلاق حملات توعية حول مخاطر الحروب والنزاعات تستهدف النساء والرجال والشباب لتعزيز قيم السلام وحوار النزاعات.
 - 6. تعزيز التعاون بين المنظمات الأهلية والجهات الرسمية لتنسيق الجهود وتجنب التداخل والهدر، وزيادة تأثير المجتمع المدنى على السياسات العامة.



